واسهل كثيراً ان يُبادَر الى غسل الوجه بالمآء البارد فانهُ مهما كان التهيج الداعي الى العطاس شديداً يسكن في الحال

اسئلة واجوبتها

دير المخلّص ـ اجمع النحاة على ان آخر « جوارٍ » ونحوهِ يُحذف في حالتي الرفع والجرّ للتخفيف . ثم التنوين فيهِ مذهبان احدهما انهُ لما حُذِف آخر هذا الاسم دخلهُ التنوين على حدّ دخولهِ في نحو «قصاع» لانهُ قد صار على وزنهِ وهو على هذا القول تنوين صرف . والمذهب الآخر انهُ لما سكن آخر جوارٍ في الحالتين المذكورتين جُعل التنوين بدلاً من الحركة الملقاة عن اليآء فهو تنوين عوض . اه ملخصاً عن شرح مفصّل الزمخشري لابن يعيش

فاولاً ان الثقل الذي يذكرونهُ مسلَّم في جوارٍ المرفوع واما المجرور فانهُ يُجَرّ بالفتحة كسائر الاسمآء الغير المنصرفة والفتح لا ثقل فيهِ فكان يجب ان يبقى آخرهُ ثابتاً كما يثبت آخر المنصوب لانهما بصورةٍ واحدة فمن اين جآء الثقل ولمَ لم يُعتبر هذا الثقل في المنصوب ايضاً . وثانياً كيف يصح ان الكلمة الواحدة تكون مصروفة في حالتي الرفع والجرّ وغير مصروفة في حالة النصب وما الداعي الى هذا التفريق . وثالثاً مقتضى المذهب الثاني ان آخر جوارٍ المجرور ساكن كالمرفوع فكيف ذلك واذا كان ما لا ينصرف يُجَرّ بالفتحة فلم حُذِفت في جوارٍ ثم لمَ كان حذفها في الجرّ دون النصب .

ارجو الجواب على ذلك كلهِ مع ابدآء رأيكم الخاص في هذه المسئلة ولكم الفضل مستفيد

الجواب ـ اما الثقل الذي يذكرونهُ فهو باعتبار الضمّ والكسر المقدَّرين على اليآء ولو اعتبروا الصورة اللفظية لكان آخر المنصوب اولى بالحذف من آخر المرفوع لان الفتحة تظهر فيكون آخرهُ معها متحركاً والضمة تقدَّر فيكون آخرهُ ساكناً ولا شك ان الساكن اخف من المتحرك . لكن العجب انهم يعتبرون في مثل هذا الحركة المقدَّرة ويهملون اعتبار الحركة الظاهرة مع ان المسئلة كلها لفظية ومع ان الممنوع من الصرف لم يُجرّ بالفتحة عوض الكسرة الا للتفادي من هذا الثقل . واما القول بان نحو جوارٍ قد صار بعد حذف آخرهِ منصرفاً فانهُ فضلاً عما فيهِ من اختلاف الحكم في الكلمة الواحدة كما ذكرتم لا مساعد لهُ من القياس لان من القواعد المقررة عندهم ان المقدَّر كالمذكور ولذلك تُعتبر اليآء المحذوفة في نحو جآءتني جوارٍ كاليآء الثابتة في نحو جآءت الجواري فتقدَّر الضمة على الاولى كما تقدَّر على الثانية

واما رأينا الخاص في هذه المسئلة فالذي عندنا انهم حذفوا آخر جوارٍ وما جرى مجراهُ في حالتي الرفع والجرّ حملاً على قاضٍ ونحوهِ لمجرَّد المناسبة اللفظية ولذلك نوّنوهُ في هاتين الحالتين مع انهُ ممنوع من الصرف لثبوت المانع باعتبار تقدير المحذوف . واما تركُ تنوينهِ في حالة النصب فلأن التنوين مع بقآء حركة الاعراب غير مخصوصٍ بقاضٍ ولا غيرهِ فهو في ذلك مثل بقية الاسمآء لانك تقول رأيت قاضياً كما تقول رأيت كاتباً فلم يبقَ وجهٌ للحمل ولذلك جرى على ما يستحقهُ في نفسهِ والله اعلم